العراق يستكمل إجراءات توقيع عقد ميناء الفاو

البصرة (العراق) - استكملت الحكومة العراقية إجراءات توقيع عقد مع دايو الكورية الجنوبية للهندسة والبناء لتعزيز إطلالة البلد على الخليج العربي عبر تشييد ميناء يستجيب لمتطلبات ملاحية عالية، في شبه جزيرة الفاو ذات الموقع المميز.

وقال مدير الميناء الأربعاء إن "حكومة العراق وافقت على توقيع عقد بقيمة 2.625 مليار دولار مع دايو للهندسة والبناء الكورية الجنوبية لتشييد المرحلة الأولى من ميناء ضخم للبضائع التجارية بجنوب البلاد".

وميناء الفاو الكبير الذي طال انتظاره وأُرجئ مرارا هو واحد من عدة مشاريع يأمل العراق أن تخلق ممرا أقصر للنقل بين الشرق الأوسط وأوروبا، دون الحاجة للمرور بقناة السويس.

وقال فرحان الفرطوسي مدير الشركة العامة لموانئ العراق في تصريحات صحافية في البصرة إن "العقد، المنتظر توقيعه الأحد، ينص على أن تنفذ دايو أعمال البناء التي تشمل تشييد خمسة أرصفة لتفريغ شحنات السفن وفناء للحاويات".

2.625

مليار دولار قيمة العقد الذي تم توقيعه مع دايو الكورية الجنوبية لبدء تشييد الميناء

وأضاف أن "دايو ستنفذ أيضا أعمال التجريف والحفر لشق قناة ملاحية".

وأوضح أن "المرحلة الأولى تتيح للميناء استقبال ثلاثة ملايين حاوية كحد أقصى للطاقة الاستيعابية، مضيفا أن مراحل البناء الثلاثة ستكتمل في غضون أقل من أربعة أعوام وأن العراق مستعد لإبرام عقود مع 'أي شركة مهتمة' بتنفيذ المرحلتين الأخريين".

وفي الوقت الراهن، يعتمد العراق بشكل أساسي على ميناء أم قصر في الجنوب لاستقبال السفن التي تنقل سلعا أولية.

وسيكون ميناء الفاو أعمق، مما سيتيح استقبال أكبر سفن الحاويات.

ويمتلك العراق أربعة موانئ تجارية وصناعية تطل على الخليج العربي، هي أم قصر وخور الزبير والمعقل وأبوفلوس، ويتم عبر هذه الموانئ تصدير نحو 80 في المئة من النفط الذي تنتجه البلاد. لكنّ جميع تلك الموانئ الصغيرة لا تلبي حاجة البلاد في إطلالة على الخليج العربي تتناسب وإمكانياتها.

وفي أبريل 2010 وضع العراق حجر الأساس للمرحلة الأولى من الميناء، الذي تطور مخططه التنفيذي ليحتل مساحة 54 كيلومترا مربعا عند مصب شط العرب في الخليج العربي، في الجهة الجنوبية من محافظة البصرة الغنية بالنفط.

ويعتقد الكثير من خبراء الملاحة والاقتصاد أن ميناء الفاو سيمثل نقلة اقتصادية كبرى في العراق والمنطقة، إذا نجح في تنفيذ مهمته المخططة له، وهي الربط بين أوروبا وبلدان آسيوية كبيرة.

وفي وقت سابق باشرت شركات أجنبية عديدة، من كوريا الجنوبية في أعمال تشييد الميناء فعليا، بعد قرابة أربعة أعوام من وضع حجر الأساس له، لتنتهي بعد أربعة أعوام أخرى من تنفيذ كاسر أمواج عملاق، دخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية، بسبب طوله البالغ نحو 14.5 كيلومتر.

لكن العمل عاد وتوقف في الميناء بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها البلاد بالتزامن مع جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

ولم يكن القدر رحيما بهذا المشروع أبدا، ففي أكتوبر الماضي وُجد رئيس شركة دايو المنفذة لأعمال مشروع ميناء الفاو منتحرا في محل سكنه بالبصرة، ما أثار عاصفة من الجدل بشأن الدوافع والأسباب، ودور الميليشيات الموالية لإيران في هذا الملف.

واستمر التجاذب بين أطراف عدة بشأن مشروع الفاو، حتى أعلنت بغداد عن وجود خلاف حقيقي مع شركة دايو بشأن أعماق الحفر في الميناء وكلفتها المالية.

وفجأة، قفزت إلى الواجهة، خلال الأسبوعين الماضيين، شركة صينية متخصصة في أعمال نصب المحولات الكهربائية، بوصفها منافسا للشركة الكورية على عقد ميناء الفاو.

وقالت مصادر حكومية عديدة إن إيران مارست ضغوطا كبيرة على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لمنح الشركة الصينية عقد ميناء الفاو، لكنه جابه هذه الضغوط بصلابة.

كما وجهت الميليشيات الشيعية التابعة لإيران تهديدات لجهات عراقية على صلة بعقد ميناء الفاو، بهدف التخلي عن الشركة الكورية لينتهي الأمر أخيرا بعقد اتفاق رسمي مع الشركة الكورية.

وكان العراق قد حاول منذ أعوام تعزيز إطلالته الباهتة على الخليج العربي بميناء يستجيب لمتطلبات ملاحية عالية، إذ استقر قرار الفنيين على إنشائه في شبه جزيرة الفاو ذات الموقع المميز، لكن المفاوضات مع الشركات المنفذة تعثرت أكثر من مرة.

ويقول مسؤولون عراقيون إن ميناء الفاو سيرفد البلاد بـ200 مليار دولار ويوفر مليون فرصة عمل، كما أن العقد الكوري سيقدم امتيازات، مثل مجمعات سكنية للموظفين في الميناء ومحطات تحلية مياه لخدمة مدينة البصرة ومحطة لتوليد الكهرباء.

كما يوضح المسؤولون أن تشييد ميناء الفاو مشروع إستراتيجي تسعى جميع الحكومات المتعاقبة إلى إنجازه، ويعد نقلة نوعية للاقتصاد العراقي، حيث أن هذا الاتفاق مع الشركة الكورية سيعزز إطلالة البلد على المحيط الخليجي ويدعم انسيابية السلع.

تراجع المداخيل يدفع الجزائر إلى الاستدانة الخارجية

استنفاد كل احتمالات تمويل عجز الميزانية بما فيها طباعة النقود

تفرض الأزمة الاقتصادية الحادة على الجزائر مراجعة قناعاتها ودخول المحظور حيث بات فتح باب الاقتراض الخارجي حسب خبراء أمرا حتميا في ظل تحديات انهيار أسعار النفط وتبعات كورونا وتلاشي كافة هوامش التحرك بما فيها طباعة النقود.

ضغوط تستعجل تغيير القناعات الجزائرية

الجزائر - قوّض تهاوي أسعار النفط وتبعات كورونا قدرة الجزائر على التحكم في انفلات التوازنات المالية حيث تقلصت الإيرادات وتآكل احتياطي النقد الأجنبي ما يجبر البلد على الاقتراض الخارجي.

وأدى تراجع عائدات النفط والغاز إلى تقلّص احتياطات النقد الأجنبي للجزائر، ما قد يعرّض اقتصادها الذي يعاني أصلا للخطر وقد يجبرها على اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

وبحسب الخبير الاقتصادي منصور قديدير، الأستاذ في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران، فإن الجزائريين "يشعرون بمرارة" بتباطؤ النشاط الاقتصادي والتجاري من خلال فقدان الوظائف وإغلاق المحال التجارية وتراجع دخل الأسر.

ويعاني أول اقتصاد في المغرب العربي من قلة التنوع واعتماده على ريع النفط بأكثر من 90 في المئة من عائداته الخارجية، ما يجعله معرضا بشكل كبير للتقلبات في أسعار الأسواق العالمية التي تشهد انخفاضا منذ عام 2014.

وبسبب الأزمة الصحية، من المتوقع أن تشهد الجزائر ركودا بنسبة 5.2 في المئة في عام 2020، فضلاً عن عجز في الموازنة من بين أعلى المعدلات في المنطقة، حسب صندوق النقد الدولي.

وفي قانون المالية لعام 2021، قدّرت الحكومة الجزائرية العجز عند 2700 مليار دينار (17.6 مليار يورو)، مقابل 2380 مليار دينار في 2020، أو ما يقرب من 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار قديدير إلى أنه "من خلال رسم صورة قاتمة لمالية الدولة، لم يتمكن وزير المالية أيمن بن عبدالرحمن من تقديم آفاق للخروج من الأزمة، وهذا أمر مقلق".

وبالنسبة له فإن "الوضع لا يتطلب خطة إنعاش، لكن خطة إنقاذ للاقتصاد".

وقال "لا يمكن لأي مبادرة النجاح دون خلق مناخ من الثقة ورفع كل المعوقات".

وينص قانون المالية لعام 2021 الذي لم يوقعه الرئيس عبدالمجيد تبون الذي يتعافى في ألمانيا من إصابته بفايروس كورونا المستجد على انخفاض احتياطات النقد الأجنبي إلى أقل من 47 مليار دولار في عام 2021، قبل الارتفاع التدريجي على مدار العامين التاليين.

وبين 2014 و2019، تقلّصت هذه الاحتياطيات بنحو 65 في المئة حسب البنك المركزي. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ما يقرب من 75 في المئة في عام 2021.

وقال منصور قديدير "كالعادة سوف نكرر نفس الممارسات. تخفيضات في الموازنة وقيود على الاستيراد وتجميد المشاريع الكبرى".

منصور قديدير

الإجراءات الحكومية تؤخر بروز الأزمة ولا تعالجها هيكليا

وأضاف أنّ هذه الإجراءات "يمكن في أحسن الأحوال أن تؤخر بروز الأزمة، ولكن لبعض الوقت فقط. ولن يكون لها تأثير دون إصلاح هيكلي للاقتصاد".

واستبعد الرئيس تبون بشكل قاطع اللجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي باسم "السيادة الوطنية"، مذكرا بالتجربة السيئة للبلد الذي كان مديونا للصندوق في عام 1994.

ولكن الجزائر استنفدت الآن كل الاحتمالات المتاحة لتمويل العجز، بما في ذلك طباعة النقود.

وحذّر الخبير الاقتصادي محفوظ الكوابي في مقابلة مع صحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية، بأن اللجوء إلى التمويل الخارجي سيكون "حتميا خلال 18 شهرا".

وقام وفد من صندوق النقد الدولي بمهمة "افتراضية" في نوفمبر "لتحيين إطار الاقتصاد الكلي ومناقشة الآفاق والأولويات بالنسبة للجزائر"، حسب وزارة المالية الجزائرية.

وبحث الطرفان "الوسائل التي يتوجب اعتمادها من أجل احتواء العجز في الميزانية وتحفيز النمو وترقية تنويع الاقتصاد الوطني".

ومن أجل خفض الإنفاق العام في الموازنة، اضطرت شركة النفط العملاقة "سوناطراك" إلى "تقليص نفقاتها واستثماراتها من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات دولار من أجل الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي"، كما أوضح الخبير الاقتصادي رابح رغيس.

وقال إنه "نتيجة لذلك، تم تأجيل العديد من المشاريع وتأثر نشاط الحفر"، الأمر الذي قد يجبر سوناطراك على تحمل الديون لإنهاء العام وامتصاص العجز.

وأكد مصدر في وزارة الطاقة أن "تجميد" المشاريع وخفض مصاريف التشغيل والصيانة للمنشآت وخفض اليد العاملة بسبب الوباء، له تأثير سلبي على الإنتاج.

ورأى قديدير أن "أغرب شيء في السياسة الحالية هو أننا ما زلنا نعتمد على ارتفاع أسعار النفط لتمويل الموازنة في حين أن مستوى إنتاج المحروقات آخذ في الانخفاض".

وفي مناسبات عديدة أكد مسؤولون جزائريون أن بلادهم لن تلجأ إلى فتح نافذة الاقتراض رغم الصعوبات الاقتصادية.

ويرى خبراء أن السياسيين يحاولون تبديد مخاوف الأوساط السياسية والاقتصادية الجزائرية، التي ترفض اللجوء إلى التداين خلال الوقت الحالي في ظل حراك سياسي مستمر يراقب خيارات الدولة.

وتشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للبلد النفطي العضو في أوبك يبلغ نحو 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 62 مليار دولار بنهاية العام الماضي، وهو مرشح للتقلص إلى نحو 40 مليار دولار بنهاية 2020، مقابل نحو 197 مليار دولار مع بداية الأزمة النفطية منتصف 2014.

واعترف وزير المالية أيمن عبدالرحمن خلال عرضه لمشروع قانون الموازنة الجديد بأنه "جاء في ظروف استثنائية تخللتها الأزمة النفطية وجائحة كورونا اللتان ألحقتا أضرارا بالغة بمداخيل الخزينة العمومية، وأدتا إلى انكماش غير مسبوق للوتيرة الاقتصادية".

وقال حينها "لا ملاذ أمام الحكومة التي فشلت في تحقيق الحد الأدنى من التغيير، إلا باللجوء مجددا إلى رصيد النقد الأجنبي ليشهد المزيد من التآكل في المستقبل القريب، الأمر الذي سيرهن سيادة البلاد ومستقبلها".

ومازالت الجزائر تراهن على الثروات الباطنية لمواجهة حاجياتها الاقتصادية، على غرار النفط والغاز والمناجم، التي خصتها بأهمية قصوى في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقه عبدالمجيد تبون، خلال الصائفة الماضية للنهوض بالاقتصاد المتهالك.

البنك الدولي يمول استراتيجية الجيل الأخضر في المغرب

أقر البنك الدولي منح تمويلات للمغرب لدعم استراتيجية الجيل الأخضر الزراعية بهدف تنمية المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز إسهامات الزراعة في دفع النمو في وقت تكيف فيه الرباط تحركاتها لمواجهة التغير المناخي والمراهنة على الاقتصاد الأخضر.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - منح دعم البنك الدولي للزراعة المغربية القطاع فرصة لتعزيز استدامته ومضاعفة المشاريع الصديقة للبيئة في ظل تركيز الحكومة المغربية على الانخراط في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي وتقليص انبعاثات الكربون.

ووافق البنك الدولي، على تقديم 250 مليون دولار لبرنامج استراتيجية الجيل الأخضر الخاص بالقطاع الزراعي المغربي ضمن عملية مشتركة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، بهدف زيادة ربحية قطاع الزراعة وتعزيز استدامته وتوحيد جهود الدول في مكافحة التغير المناخي.

وأكد المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي بالبنك الدولي جيسكو هينتشيل في تصريحات صحافية، أن الاستراتيجية تطرح تحولا جذريا في رؤية المغرب للتنمية الزراعية بالانتقال من التركيز الأحادي على الإنتاج إلى بناء رأس المال البشري، ودعم الموارد، وخلق سلاسل قيمة مستدامة في الوسط القروي تراعي تغير المناخ.

وأكد وزير الزراعة عزيز أخنوش أن بلاده حصلت على دعم من المانحين الدوليين وتمويلات بفضل الشراكات التي أبرمتها بلغت 3.5 مليار دولار، منها 37 في المئة أموال في شكل هبات.

وفي سياق المزايا التي يتمتع بها القطاع يستفيد القطاع الزراعي المغربي من دعم حكومي ومن المساهمات المادية من طرف مؤسسات دولية، نظرا لما يشكله من ركيزة مهمة للاقتصاد المحلي على مستوى التنمية وخلق الوظائف.

ولجذب الشباب إلى الزراعة، سيمول البرنامج ريادة الأعمال، وبرامج التدريب الموجهة لشباب القرى بمن فيهم النساء، وذلك بغية جذب الاستثمارات الخاصة إلى قطاع المنتجات الزراعية الغذائية بإزالة العقبات التنظيمية والتمويلية للتحفيز على خلق فرص الشغل.

ووفق الأرقام الرسمية، بلغت الاستثمارات الزراعية بالبلاد في السنوات العشر الأولى منذ إطلاق المخطط الأخضر حوالي 10.8 مليار دولار، منها 60 في المئة من التمويل الخاص.

عنب أخضر طيب المذاق

وأكد أخنوش أنه سيكون بمقدور الطبقة الوسطى الزراعية والمزارعين الشباب الاعتماد على جيل جديد من النظم المبتكرة في القطاع.

وقال ديفيد تريجيه، الخبير الأول في الاقتصاد الزراعي والرئيس المشارك للفريق، إن الشباب في القرى يشكل طاقة يمكن الاستفادة منها في التنمية الزراعية، ومن الأهمية خلق فرص لهم لتعزيز التنمية لقطاع زراعي وغذائي متطور يمكنه أن يدر المزيد من فرص الشغل والرخاء على المناطق القروية.

وأكد تريجيه، أن البرنامج سيغرس ثقافة ريادة الأعمال، وسيزود شباب القرى بالأدوات والمعارف التي تتيح لهم استخدام المزيد من الممارسات والتقنيات المستدامة المتطورة، ومن ثم المساهمة في خلق قطاع زراعي وغذائي أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

ويعمل المغرب، بحسب بلاغ البنك الدولي، على زيادة الاعتماد على التحول الرقمي للحد من التأثير الضار لتغير المناخ على موارده الهشة من المياه والأراضي.

ولتشجيع الشباب على الاندماج في تطوير الخطط الزراعية دعا أخنوش، إلى إيجاد جسر بين الشباب والقطاع الزراعي عبر الرقمنة.

وتمثّل الزراعة أكثر من 15 في المئة من الاقتصاد المغربي حيث يعمل في القطاع حوالي 35 في المئة من القوة العاملة الإجمالية في البلاد.

كما أن الرباط قامت بتطويع التشريعات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للقطاع مستغلّة في ذلك مناخ الأعمال المستقر بالبلاد، وفق أحدث مؤشرات البنك الدولي، وهو ما يعتبر حافزا لتطوير الزراعة.

250

مليون دولار قيمة الدعم، لتنمية القطاع الزراعي وتعزيز مشاريع مكافحة تغير المناخ

ويعمل المغرب على زيادة الاعتماد على التحول الرقمي للحد من التأثير الضار لتغير المناخ على موارده الهشة من المياه والأراضي، وذلك بهدف مضاعفة الإنتاج الزراعي الإجمالي خمس مرات ليصل إلى حوالي 250 مليار درهم (25 مليار دولار) بحلول 2030.

وقالت ماري كلوديا باتشون، الخبيرة الأولى للتنمية الرقمية والرئيسة المشاركة للفريق، إن التحول إلى التكنولوجيات الرقمية سينتقل بالقطاع من الزراعة المعتمدة بكثافة على الموارد إلى الزراعة الذكية، مما يساعدها على الوفاء بمتطلبات المنافسة في السوق ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ.